

قانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٠٥

بالترخيص لوزير البترول في التعاقد مع الشركة العامة للبترول
لإضافة منطقة شمال رأس فنار بحوض خليج السويس
للمواطن التي يشملها عقد التزام البحث عن البترول واستغلاله
ال الصادر في شأنه القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٥

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يرخص لوزير البترول في التعاقد مع الشركة العامة للبترول لإضافة
منطقة شمال رأس فنار بحوض خليج السويس للمواطن التي يشملها عقد التزام
البحث عن البترول واستغلاله الصادر في شأنه القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٥ ،
وذلك وفقاً للشروط المرفقة والجريدة الملحقة بها .

(المادة الثانية)

تكون للقواعد والإجراءات الواردة في الشروط المرفقة قوة القانون .
وتنفذ بالاستثناء من أحكام أي تشريع مخالف لها .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .
يعضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

حسني مبارك

مشروع اتفاق تعديل

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

الشركة العامة للبترول

إضافة منطقة شمال رأس فنار

بحوض خليج السويس

للمناطق التي يشملها عقد التزام البحث عن البترول

واستغلاله الصادر في شأنه القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٥

تحرر هذا الاتفاق وأبرم في اليوم ٢٠٠٥ من شهر مارس بمحضر وفيفما بين حكومة جمهورية مصر العربية ويطلق عليها فيما يلى "الحكومة" والشركة العامة للبترول وهي شركة قطاع عام أنشئت بموجب قرار جمهوري بتاريخ ١٩٥٧/٩/٢ وهي إحدى الشركات التابعة للهيئة المصرية العامة للبترول ويطلق عليها فيما يلى "العامة".

تقرير الآتي

حيث إن الحكومة والشركة العامة قد أبرما عقد التزام للبحث عن البترول واستغلاله في بعض المناطق بسيناء وغرب خليج السويس والصحراء الغربية وهو عقد الالتزام الصادر في شأنه القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٥.

حيث إن الشركة العامة للبترول ترغب في البحث عن البترول واستغلاله وإنتاجه من منطقة شمال رأس فنار ، وحيث أن "الحكومة" توافق على قيام "العامة" بالبحث عن البترول واستغلاله وإنتاجه من منطقة شمال رأس فنار وإضافتها إلى مناطق التزام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٥ .

وحيث انه يجوز لوزير البترول وفقاً للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ أن يبرم مع "العامة" هذا الاتفاق .

لذلك فقد اتفقت الحكومة وال العامة على ما يلى :-

(المادة الأولى)

يرخص بالبحث عن البترول واستغلاله وانتاجه في منطقة شمال رأس فنار بحوض خليج السويس للمدة المبينة في المادة الثالثة من هذا الاتفاق والمنطقة الموضحة بالإحداثيات والخريطة المرفقة به .

(المادة الثانية)

تعين الحكومة للعامة التزاماً مقصوراً عليها في منطقة شمال رأس فنار وذلك وفقاً للشروط والتعهدات المبينة في هذا الاتفاق ، وتسري على المنطقة المشار إليها أحكام عقد الالتزام المنوح للعامة بمقتضى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٥ .

(المادة الثالثة)

تبدأ فترة بحث مدتها سنتان (٢) من تاريخ سريان هذا الاتفاق على أن تلتزم "العامة" بإنفاق خمسة (٥) ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية لخفر بئر تقييمية / استكشافية لتحديد امتدادات تركيب كشف الحمد في منطقة شرق بكر الجنوبي وإجراء مسح سيرزمي لتفطية كل منطقة "شمال رأس فنار" التي تبلغ (١٢، ١٠ كم) المبينه بالإحداثيات والخريطة .

في حالة عدم وجود جدوى لإنتاج التجارى من منطقة شمال رأس فنار خلال سنتين من تاريخ سريان اتفاق التعديل هذا يتم التخلى عن المنطقة في نهاية مدة السنتين هذه .

(المادة الرابعة)

لا يكون هذا الاتفاق ملزماً لأى من طرفيه ما لم وإلى أن يصدر قانون من الجهات المختصة في ج.م.ع. يخول لوزير البترول التوقيع على هذا الاتفاق ويضفى عليه كامل قوة القانون وأثره بغض النظر عن أي تشريع حكموي مخالف له ، وبعد توقيعه من الحكومة وال العامة .

الشركة العامة للبترول

عنها :

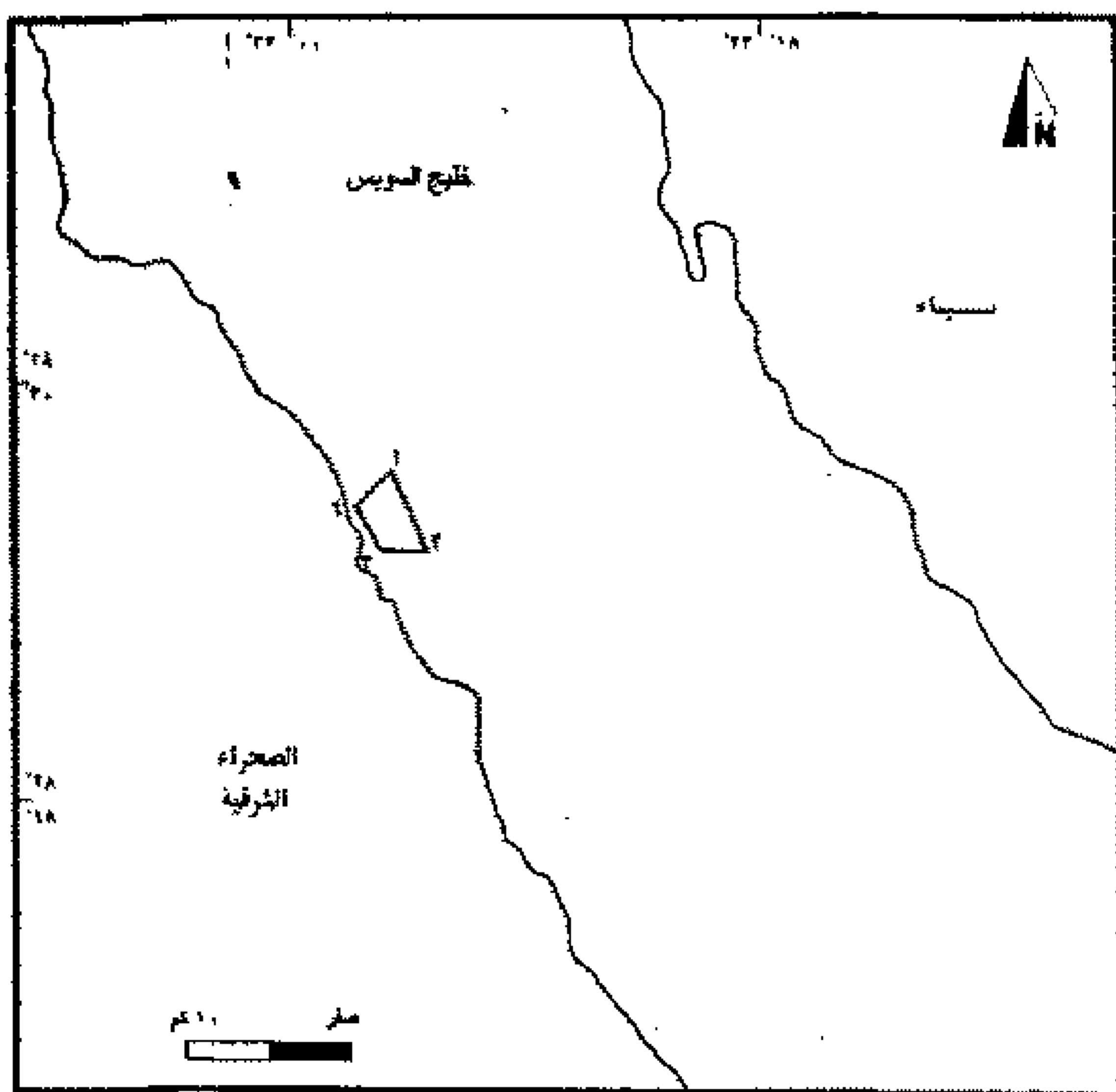
التاريخ :

حكومة جمهورية مصر العربية

عنها :

التاريخ :

”ملحق“



الحداثيات		m
خط الطول	خط العرض	
٣٣°٣٠,٣٦,٥٣	٢٨,٢٧,٥٦,٠٢	١
٣٣٠,٥٠,٠٠	٢٨,٢٦,٠٠,٠٠	٢
٣٣٠,٤٣,٠٠	٢٨,٢٦,٠٠,٠٠	٣
٣٣٠,٥٨,٥٩	٢٨,٢٦,٥٥,٠٩	٤

عقد التفاصيل
الشركة العالمية للبتروبل
منطقة شمال رأس فنار
بحوض خليج السويس

ج.م.ع.
مقياس الرسم ١ : ٥٠٠٠٠